

المذهب الحنفي في الأندلس (ق 2- 4هـ/ 10-8م)

د. الطيب بوسعد

جامعة البليدة-2- لونيبي علي-

قسم العلوم الإنسانية (شعبة

التاريخ)

التخصص: التاريخ الوسيط

الملخص:

تتناول هذه الدراسة دخول المذهب الحنفي إلى بلاد الأندلس خلال الفترة الزمنية المقدمة أعلاه في ظل الحكم الأموي خلال عصري الإمارة و الخلافة، وقد ساهم في نقله العلماء والتجار والرحالة الأندلسيون والمغاربة والمشاركة، إلا أنه لم يحقق الانتشار أمام هيمنة المذهب المالكي على المستويين الرسمي و الشعبي و بسبب الخلاف السياسي القائم بين الحكم الأموي في الأندلس و الخلافة العباسية في المشرق، فما هي مظاهر الوجود المذهبي الحنفي في الأندلس؟ و ما هي أسباب اضمحلاله؟

الكلمات المفتاحية: المذهب الحنفي، العراق، الأندلس، المغرب، المشرق، الفقهاء الأحناف، فكرة خلق القرآن، تحليل شرب النبيذ، الهجرة الأندلسية، الإمارة الأموية، الخلافة الأموية.

Résumé :

Cette étude parle de l'entrée de la doctrine Hanafite en Andalousie pendant la durée citée ci-dessus au cours du pouvoir omeyyade durant les périodes de l'émirat et la califat, les savants, les voyageurs (el rahhala) et les commerçants ont contribué à la transmettre, cependant sa propagation était limitée du fait de la domination de la doctrine malikite que se soit sur le plan officiel ou populaire et également à cause du conflit politique qui existait entre le pouvoir omeyyade en Andalousie et la califat abbasside en orient.

Quels sont les signes de l'existence de la doctrine Hanafite en Andalousie ?

Et quelles sont les raisons de sa faiblesse ?

مقدمة:

أشارت الكثير من المصادر إلى دخوله إلى بلاد الأندلس ولكن معلوماتها نادرة بما لا يشفي غليل الباحث، فقد جاءت هذه الإشارات بصورة عفوية أو لضرورة اقتضتها المناسبة تبين أنه كان بالأندلس في صفوف خاصتهم بعض الأحناف إما كفقهاء أو تجار أو مقلدين لأرائهم دون أن يكونوا على مذهبهم بالضرورة، وبدورنا نضيف أن بعض الأحناف المشاركة قد حلوا بالأندلس في فترة البحث وبعدها، زيادة على قلة من أهل الأندلس قد اعتنقوا هذا المذهب أو مالوا إلى آرائه أو أخذوا بأحكامه في الدين سواء في الفقه أو العلوم الأخرى، دون أن ننسى دخول مصنفاته الفقهية إلى هذه البلاد.

وقد حاول بعض الرحالة من أتباعه نشره في الأندلس، ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك على الصعيدين الرسمي والشعبي، لغلبة المذهب المالكي على الأندلسيين واقتناعهم به، ومحصلة النصوص المصدريّة السالفة الذكر تفيد أن المذهب الحنفي قد انتقل إلى بلاد الأندلس ولكنه لم يحقق رواجاً وانتشاراً، فيما جادت علينا مصادر أخرى بمعلومات هامة لما تفضلت بذكر بعض أعلام الأندلس من الأحناف أو المشاركة الوافدين إليها وكذلك من أهل المغرب.

ولكننا بالمقابل نلاحظ أن تحصيل الأندلسيين للمذهب الحنفي كان بفضل رحلتهم إلى العراق والدراسة على أعلامه في الفقه وغير ذلك مثل محمد بن عيسى بن عبد الواحد ابن نجيج المعافري الأعشى (ت222هـ/836م)، إذ كان علمه عراقياً، أي العلماء الذين أخذ منهم الحديث مثل سفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح، وكان يذهب في الأشربة مذهب أهل العراق، ونذكر كذلك الفقيه أحمد بن إبراهيم بن فروة اللخمي الفرضي (ت290هـ/902م)، من أهل قرطبة، رحل ودخل العراق، وروى كتاب فرائض أيوب بن سليمان ولا يستبعد نقله لهذا المصنف الفقهي إلى بلاد الأندلس، وكان هو الآخر يميل إلى تحليل شرب النبيذ على غرار أحناف العراق.

ونلمس في المصادر المختلفة وجود نماذج نمطية للعلاقات المذهبية الحنفية بين المغرب والأندلس على المستوى الشعبي، مثل صورها الجليلة العلماء والتجار وحتى القضاة في بعض الأحيان، ومن الأدلة على أخذ علماء الأندلس للمذهب الحنفي بمساعدة المغاربة في العهد الأغلبي، أنهم قد وفدوا على القيروان بغية دراسة "أسدية" ابن الفرات، المدونة الفقهية الحافلة بالمسائل الحنفية، فقد سمعها عبد الله بن محمد بن خالد القرطبي (ت256هـ/869م) عن الإمام سحنون، وكان عيسى بن دينار الأندلسي (ت212هـ/827م) من أدخل الأسدية إلى الأندلس، أما يحيى بن يحيى الليثي (ت233هـ/847م)، فقد كان من حث ابن القاسم على مراجعتها وتهذيبها لكثرة الأقاويل فيها.

1- دخول المذهب الحنفي إلى الأندلس

يرى الباحث طاهر بن علي أن المذهب الحنفي لم يحتفل به الأندلسيون، ولم تكن له عندهم سوق رائجة وظل غريبا إلا ما حملت منه بعض المدونات في الفقه المقارن بعد أن توسعت الدراسات الفقهية، وهو يقصد كتابات ابن حزم والباجي وابن عبد البر⁽¹⁾، وهذا الرأي لم يعن به نفي وجود مذهب العراقيين بالأندلس.

فقد أشارت الكثير من المصادر إلى دخوله نحو هذه البلاد ولكن معلوماتها نادرة بما لا يشفي غليل الباحث. فحسب الباحث إسماعيل سامعي فقد جاءت هذه الإشارات بصورة عفوية أو لضرورة اقتضتها المناسبة تبين أنه كان بالأندلس في صفوف خاصتهم بعض الأحناف إما كفقهاء أو تجاراً ومقلدين لأرائهم دون أن يكونوا على مذهبهم بالضرورة⁽²⁾.

وبدورنا نضيف أن بعض الأحناف المشاركة قد حلوا بالأندلس في فترة البحث وبعدها، زيادة على قلة من أهل الأندلس قد اعتنقوا هذا المذهب أو مالوا إلى آرائه أو أخذوا بأحكامه في الدين سواء في الفقه أو العلوم الأخرى، دون أن ننسى دخول مصنفاته الفقهية إلى هذه البلاد.

وقد حاول بعض الرحالة من أتباعه نشره في الأندلس، ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك على الصعيدين الرسمي والشعبي، لغلبة المذهب المالكي على الأندلسيين واقتناعهم به، إلى درجة أن بعض الباحثين نفى وجود فقيه حنفي اشتهر في أهل الأندلس،

إذ لم يعرف بين الأندلسيين من أحاط بالمذهب الحنفي أو دافع عنه كما فعل فقهاء المذاهب الأخرى⁽³⁾، وهو رأي مبالغ فيه على ما يبدو ولكنه يؤشر على قلة أتباع هذا المذهب بالأندلس.

أما المصادر التي أشارت إلى وجوده نذكر ما قاله ابن فرحون عن امتداده: "ودخل منه شيء ما وراء إفريقية من المغرب قديما بجزيرة الأندلس..."⁽⁴⁾ وقول عياض: "وانتحل قوم من الرحالة والغرباء - بالأندلس - شيئا من مذهب أبي حنيفة... فلم يمكنوا من نشره، فمات بموتهم، على اختلاف أزمانهم، إلا من تدين به في خاصة نفسه ممن لا يُؤْبَهُ لقوله، وعلى ذلك مضى أمر الأندلس إلى وقتنا"⁽⁵⁾، وهي إشارة واضحة إلى مساهمة المشاركة أو المغاربة الوافدين طلبا للأمن أو العلم أو التجارة في التعريف بالمذهب الحنفي.

وذكر ابن سعيد عن ابن حزم: "إن الأمير عبد الله بن عبد الرحمن الناصر، كان شافعيًا، وأخوه عبد العزيز حنفيًا والمستنصر مالكيًا..."⁽⁶⁾، وهذا يحمل قرينة بأن المذهب قد دان به بعض الرسميين فضلا عن العناصر الأخرى، وربما لم يعد الخلاف السياسي بين الأمويين في الأندلس والعباسيين حائلا دون اعتناق المذهب الحنفي كخيار فقهي ومنظومة قانونية تعطي أجوبة على قضايا المجتمع الأندلسي وتقدم لها الحلول المناسبة.

وقد أورد لنا المقدسي رواية تلمح إلى تسرب هذا المذهب إلى الأندلس، مفادها: "أما في الأندلس فمذهب مالك وقراءة نافع، وهم يقولون لا نعرف إلا كتاب الله وموطأ مالك، فإن ظهروا على حنفي أو شافعي نفوه... وقلت فلم لم يفش في الأندلس - يعني المذهب الحنفي - قالوا: لم يكن بالأندلس أقل منه هاهنا، ولكن تناظر الفريقان (المالكية والأحناف) يوما بين يدي السلطان فقال لهم: من أين أبو حنيفة؟ قالوا: من الكوفة، فقال: ومالك؟ قالوا من المدينة، قال: عالم دار الهجرة يكفيني، فأمر بإخراج أصحاب أبي حنيفة، وقال: لا أحب أن يكون في عملي مذهبان..."⁽⁷⁾.

ورغم أن هذه الرواية واهية من حيث السند والمتن، إلا أنها تؤشر على وجود المذهب الحنفي بالأندلس وإن كان محصورا على مستوى العلماء والتجار ولم ينفذ إلى عمق المجتمع والبلاد⁽⁸⁾.

ومحصلة النصوص المصدريّة السالفة الذكر تفيد أن المذهب الحنفي قد انتقل إلى بلاد الأندلس ولكنه لم يحقق رواجاً وانتشاراً، فيما جادت علينا مصادر أخرى بمعلومات هامة لما تفضلت بذكر بعض أعلام الأندلس من الأحناف أو المشاركة الوافدين إليها وكذلك من أهل المغرب.

ويبدو أن عدد الأحناف القادمين من المشرق كانوا قلة أو أن المصادر ضنت علينا بأخبارهم لأسباب سياسية ومذهبية، فأسماءهم تعد على أطراف الأصابع، ولعل منهم زيد بن الحباب العكلي (ت203هـ/818م) الذي وفد من الكوفة وهو كثير التجوال، حط الرحال بالأندلس وأجازه قاضياً معاوية بن صالح بعد الرواية والكتابة عنه وكان هذا الأخير كثير الحديث، ثقة⁽⁹⁾.

ولكننا بالمقابل نلاحظ أن تحصيل الأندلسيين للمذهب الحنفي كان بفضل رحلتهم إلى العراق والدراسة على أعلامه في الفقه وغير ذلك مثل محمد بن عيسى بن عبد الواحد ابن نجيح المعافري الأعشى (ت222هـ/836م)، إذ كان علمه عراقياً، أي العلماء الذين أخذ منهم الحديث مثل سفيان بن عيينة ووكيع بن الجراح، وكان يذهب في الأشربة مذهب أهل العراق⁽¹⁰⁾ وفي هذه الرواية نَظَرُ فلا يُعقل أن يكون مُسْتَعْلًا بالحديث والأثر بالموازاة مع الأخذ بالمذهب الحنفي وذلك لاختلاف المناهج بين المدرستين.

ونذكر كذلك الفقيه أحمد بن إبراهيم بن فروة اللخمي الفرضي (ت290هـ/902م)، من أهل قرطبة، رحل ودخل العراق، فسمع من عبد الله بن عمر بن ميسرة القواريري ومن بNDAR محمد بن بشار، وروى كتاب فرائض أيوب بن سليمان ولا يستبعد نقله لهذا المصنف الفقهي إلى بلاد الأندلس، وكان هو الآخر يميل إلى تحليل شرب النبيذ على غرار أحناف العراق⁽¹¹⁾ وفي صدر ترجمته ورد بأنه كان مغفلاً، وهذا يعني أن أهل الأندلس كانوا يستهجنون المذهب الحنفي.

ويمكن أن نعتبر هذه الفئة من الفقهاء الذين استساغوا شرب النبيذ تقيداً بالمذهب الحنفي ولم يكونوا بالضرورة أحنافاً بالكامل ومن أمثالهم كثر حسب روايات المصادر الأندلسية، نضيف إليهم محمد بن سليمان بن محمد بن تلید المعافري (ت296هـ/908م)، فبعد رحلته العلمية إلى العراق انتصب مفتياً وقاضياً بوشقة

الأندلسية وكان ينزع في الأشربة إلى مذهب العراقيين⁽¹²⁾ هو الآخر، ووجد من الأندلسيين المالكيين، علماء مالوا في بعض فتاوتهم إلى ترجيح المذهب الحنفي، ومنهم أحمد بن سليم القروي (ت290هـ/ 902م)، ونزيل بجانة، روى عن سحنون، وكان حافظا للفقه، إلا أنه يميل في الفتيا إلى بعض مذاهب العراقيين على الاختيار⁽¹³⁾.

وذكر لنا ابن الفرضي نخبة من علماء المذهب الحنفي بالأندلس أو الذين تأثروا بأراء الحنفية، ومنهم زيد بن بشير، الذي قال عنه: "بأنه كان فقيها على مذهب الكوفيين، وأضاف عنه قائلا: وما وجدت أحدا يعرفه غير أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي"⁽¹⁴⁾، فدل ذلك - حسب الباحث طاهر بن علي - على أنه مغمور غير مشهور، يخفي انتماءه المذهبي الحنفي خشية أن تطاله سطوة المالكيين⁽¹⁵⁾، والأمر لا يرقى إلى هذا المستوى من الإقصاء والمضايقة للأتباع العراقيين، بقدر ما يعبر عن قلتهم ككتلة مذهبية أمام الجبهة المالكية الغامرة للساحة الفقهية بالأندلس.

ويضاف إليه سعيد بن عمران بن مشرف القرطبي الذي ارتحل إلى المشرق بغرض الحج ثم أوغل إلى العراق، فتلقى بها العلم عن بندار محمد بن بشار، ولما قفل راجعا إلى الأندلس صار مقصدا للرواية، حيث حدث عنه سعيد بن عثمان الأعناق وغيره، وتوفي في صدر أيام الأمير عبد الله بن محمد (275-300هـ/ 888-912م)⁽¹⁶⁾.

ويستنتج من هذه الرواية أن رحلات الطلبة الأندلسيين إلى العراق لم تكن بهدف محاكاة التمذهب بقدر ما كانت ذات أغراض علمية خالصة لامست عدة أصناف، منها علم الحديث بعيدا عن النزعات المذهبية، ولعل منهم أيضا حفص بن عبد الله الأنصاري، الذي كانت له رحلة قديمة دخل فيها العراق وهو من أهل سرقسطة⁽¹⁷⁾.

ومن باب الاستزادة في الفائدة أن نضيف نماذج من أعلام المذهب الحنفي بالأندلس المتأخرين عن فترة البحث، نذكر منهم أيوب بن سليمان بن حكيم بن عبد الله (بن بلكايش بن إلبان القوطي) (ت326هـ/ 937م)، وهو من أهل قرطبة، سمع من بقي بن مخلد، ثم عزم على الرحلة إلى المشرق، ودخل العراق فسمع بها من قاضي القضاة، إسماعيل بن إسحاق وأدخل كثيرا من كتب العراقيين، وكان مائلا في مذهبه إلى الحجة، لهجا بالنظر، لا يرى التقليد، وكانت له وجهة بعلمه⁽¹⁸⁾، ودلت

هذه الرواية على شهرة العلماء بأهليتهم وكثرة تحصيلهم واجتهادهم العلمي، فنالوا الاحترام والتقدير حتى وإن دانوا بمذاهب غير أصلية في المجتمع الأندلسي، إذ لم يكن محظورا تناقل الكتب الفقهية أو الحديثية الواردة من العراق على خلفية الخلاف السياسي الأموي - العباسي.

ونذكر كذلك قاسم بن أنعم (ت340هـ/957م)، وهو من أهل قرطبة، قصد العراق واتصل بالكوفيين والبصريين وبقاضي القضاة في بغداد وأخذ العلم عنهم، الذي يحتمل أن يكون فقها أو حديثا أو لغة⁽¹⁹⁾.

وهذا عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي (ت392هـ/1001م)، وهو من أهل أصيلة بالأندلس، ثم قدم قرطبة سنة (342هـ/953م)، ورحل إلى المشرق (سنة 351هـ/962م)، ثم تولى منصب الشورى وتفرغ للكتابة، حيث ألف في الفقه "الدلائل على أمهات المسائل في اختلاف مالك والشافعي وأبي حنيفة"⁽²⁰⁾، ودلت هذه الرواية على ما تميز به أحناف الأندلس من إنتاج علمي بالمؤلفات وعدم مجارة المذهبية بالتقليد والإتباع وإنما بالاجتهاد والإبداع.

وقد وردت أسماء فقهية أندلسية في كتب التراجم والطبقات ولم تتضح إيديولوجيتهم الحنفية، وإنما غاية ما وصفهم به المصادر النزوع إلى الرأي الذي هو من أبرز الخصائص العلمية للمذهب الحنفي في مجال الفقه الإسلامي مثل عبادة بن علكدة بن نوح ابن اليسع الرعيني (ت282هـ/895م)، وهو من أهل قرطبة، تتلمذ بالأندلس عن المحدث محمد بن وضاح وغيره، وكان ينزع إلى مذهب المسائل والرأي⁽²¹⁾.

وندرج ضمنهم الفقيه حسن بن يحيى بن إبراهيم ابن مزين، من أهل قرطبة، الذي كان عالما بالرأي، فقيها مقدما، توفي في صدر حكم الأمير عبد الله بن محمد (275-300هـ/888-912م)⁽²²⁾، ومن أمثالهم أيضا حي بن مظاهر، وهو من أهل البيرة (ت306هـ/918م)، وكان الأغلب عليه حفظ المسائل والرأي⁽²³⁾.

2- عوامل إعراض الأندلسيين عن المذهب الحنفي:

لقد علل المؤرخون أسباب وعوامل ضعف انتشار المذهب الحنفي في بلاد الأندلس وحاولوا جهدهم الإيغال في التفاسير والشروحات لإيجاد المبررات المنطقية التي تقف وراء عزوف أهل الغرب الإسلامي عن الإقدام عليه، سواء كتاب المصادر التراثية التاريخية ومصنفات التراجم والطبقات الأندلسية والمغربية والمشرقية، دون إغفال آراء وتحاليل وأفكار المراجع الحديثة.

ونستهل استشهاداتنا، بما ورد في المصادر وعلى رأسها ما ذهب إليه ابن خلدون من خلال تعليله السوسولوجي القائم على حيثيات "علم العمران البشري"، أو ما يصطلح عليه حديثا بعلم الاجتماع، حين قال: "ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق، فكانوا لأهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة"⁽²⁴⁾، فكان هذا التعليل خاصا بالطبيعة الاجتماعية لأهل الأندلس في باكورة النشوء الحضاري عقب الفتح مع أواخر القرن 1هـ/7م، والتي هي أقرب إلى التخلف من المنظور الخلدوني، وذكر في موطن آخر: "ولم يكن العراق في طريقهم إلى الحج فاقتصرُوا على الأخذ عن علماء المدينة"⁽²⁵⁾، ويندرج هذا القول ضمن التفسير الديني والتاريخي لمسار حركة الهجرة الدينية والعلمية الأندلسية.

وبقدر ما ينطوي النص الخلدوني على نصيب من الحقيقة فإنه يجافها في شقها الأكبر، ذلك أن أسبقية الهجرة الأندلسية وكثافتها إلى الحجاز أكثر من العراق، فهذا صحيح إذا اقتصر تحليله على العصور المبكرة للأندلس، خلال عهد الولاة أو بداية عهد الإمارة وأما أن ينسحب هذا الحكم على كل العصور، فهذا ما يجعله واهيا، وما يفند هذا الزعم تواتر الروايات المصدرية الكامنة في تراجم علماء الأندلس، لدى ابن الفرضي والحميدي والضبي والخشني وابن بشكوال والمقري، والتي تثبت انسياب الرحلات الأندلسية إلى العراق وإلى غيرها من أقاليم العالم الإسلامي، "وبهذا يتبين خطأ التعميم الذي سقط فيه ابن خلدون"⁽²⁶⁾.

أما كون الأندلسيين لم يحاكو الحضارة العربية الإسلامية في القرنين 2 و 3 هـ/ 8-9م، وما يتلوها بقليل وهي فترة انتشار المذهب الحنفي في العالم الإسلامي بما فيه جناحه الغربي، فهذا أيضا من قبيل التعميم المغلوط، إذ لو كان مقصورا على العصور الأولى (القرن 1 هـ/7م، وبداية ق 2 هـ/8م)، لوقع التسليم به واستساغة حكمه، إلا أن الدراسات الحديثة الحافلة بتحليلات المؤرخين المستلهمة من الروايات

المصدرية توهنه، فقد علق ليفي بروفنسال قائلاً: "أن في عهد عبد الرحمن الثاني، كان العمران قد استبحر في الأندلس، وكسفت الأندلس أنوار بغداد في الحضارة المادية"⁽²⁷⁾، واختلطت الأجناس في قرطبة وكانت مزدحمة بها⁽²⁸⁾، وشهدت ما شهد العراق من تطور اقتصادي ورخاء اجتماعي مترف، فازدهرت قرطبة وأصبحت عاصمة الغرب الإسلامي واتسعت بها رقعة الحضارة⁽²⁹⁾. وهو ما أكدته أيضاً المصادر حينما شهدت على السعة في الأموال والنشاط الزراعي والاستغلال العقلاني للطاقة المائية وازدهار تجارة الرقيق واتساع الملكيات العقارية والإقطاعات الزراعية، بما يؤشر على الخصب الحضاري البارز⁽³⁰⁾.

وكل هذا يدل على التقارب الحضاري الشديد بين المجتمعين الأندلسي والعراقي، وهذا بالتزامن مع عهدي الإمارة والخلافة الأمويتين، ومن هنا يتبدى لنا وهن نظرية ابن خلدون الاجتماعية وهشاشة حكمها العلي لما يعوزها من دقة، وسبب هذا الزلل الفكري يعود إلى الإفراط في الاعتماد على قاعدة التعميم والتسطيح الفلسفي، الذي ميّع قضية التمدن الحنفي لأهل الأندلس وفق هذه المعادلة الحضارية المختلة.

في حين يتفق الكثير من الباحثين أن الأسباب الموضوعية الكامنة وراء عزوف غالبية سكان الأندلس عن اعتناق المذهب الحنفي تتبلور في النقاط التالية:

- العداء المستحكم بين حكام الخلافة العباسية، الممثلين للشرعية السياسية الجديدة - من منظورهم - وحكام الإمارة الأموية بالأندلس، المدافعين عن الشرعية المغتصبة - حسب قناعتهم - فقد كانت بغداد تعتنق المذهب الحنفي وجعلته منظومة قانونية رسمية، وقرطبة تحتضن المذهب المالكي وتجعل منه مصدراً للتشريعات الفقهية، فكان هذا الخلاف السياسي وراء استعصاء انتشار المذهب الحنفي بالأندلس، التي ظلت منكفئة على نفسها حضارياً لرفضها الانفتاح على بغداد على المستوى الرسمي دون الشعبي، إلا أن هذا الانسداد الفكري والمذهبي بدأ يتضاءل في ظل حكم الأمير عبد الرحمن الثاني (207-238هـ/822-852م)⁽³¹⁾، فقد رأى من الحكمة والمصلحة التخلي عن سياسة الانعزال على بغداد وضرورة مواكبة حركة النهضة التي ازدهرت في المشرق العباسي.

- في حين يرى الباحث طاهر بن علي أن السبب الرئيسي الذي جعل أهل الأندلس يعرضون عن المذهب الحنفي، هو الخط الفكري الذي شكل عقليتهم منذ هيمنة

الأوزاعية على الجند إبان الفتح وعصر الولاة، إلى دخول المالكية في عهد الإمارة الأموية، والذي يقوم أساساً على ترجيح مدرسة الحديث والأثر⁽³²⁾، في إشارة تلميحية منه إلى تفضيل العراق لمدرسة الرأي الفقهي، علماً أن الحجاز - قرارة المذهب المالكي - لم يكن في منأى عن هذه النزعة الفقهية التي زاوجت بين النقل والعقل ولا يجب أن يغيب عن الأذهان بأن العراق حفل هو الآخر بأعلام الحديث ومن الباحثين من جعله من بين مدارسه التي لا تغفل كمقصد للمحدثين حتى من أهل المغرب والأندلس وكان بالبصرة فقهاء المالكية أيضاً.

- إرتسام خط الهجرة الأندلسية عند بداياته نحو الوجهة المدنية تحت تأثير الفقهاء والرواد أمثال الغازي بن قيس وشبطون ويحي بن يحي الليثي وكان هدفهم تكوين مدرسة مالكية بالأندلس⁽³³⁾.

- وفاة الإمام أبي حنيفة (سنة 150هـ/670م)، التي كانت متقدمة زمنياً عن بدايات الرحلة للفقهاء الأوائل، والتي كانت في أواخر عهد عبد الرحمن (ت172هـ/788م)، ومبتدأ عهد هشام (ت سنة 180هـ/796م)، فلم يسعفهم الزمن المتأخر للالتقاء بشيخ المذهب فيتأثروا به كما تأثروا بمالك⁽³⁴⁾.

- قرار أبي يوسف القاضي - تلميذ أبي حنيفة وخليفته في قيادة وتزعم المذهب - (ت182هـ/798م)، في تعيين القضاة بالعراق (بغداد)، الذي جعله حكراً على الفقهاء الأحناف، وما ترتب عليه من رد فعل مذهبي دفع أعلام المالكية بالحجاز ومصر والمغرب، إلى جعل الأولوية للفقهاء المالكية في تولي خطة القضاء وإسقاطها على بلاد الأندلس، برعاية سياسية رسمية سبقها إعداد الإطارات المذهبية الأندلسية، بتشجيع من أعلام مالكيين في المناطق المذكورة سابقاً، بهدف قطع الطريق أمام نفاذ التيار الحنفي، وهو الدور الذي نفذه فقهاء الأندلس من الرعيل الأول، وهي سياسة تزامنت مع عصر دراستنا الذي بدأ يموج بالتنافس المذهبي.

- التشنيع على الإمام أبي حنيفة من طرف أهل الحديث والأثر وهو ما يراه الباحث طاهر بن علي اعتماداً على رواية الخطيب البغدادي عن موقف الإمام مالك من أهل العراق قائلاً: "... روي عن مالك أنه كان يقول عن أهل العراق: أنزلوهم منزلة أهل الكتاب، لا تصدقوهم ولا تكفروهم، وقولوا آمناً بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم"، ودخل عليه محمد بن الحسن الشيباني (ت189هـ/804م)، وهو يقول هذه العبارة فاستحي مالك منه، واعتذر له بقوله: "وكذلك أدركت أصحابنا يقولون"⁽³⁵⁾، ونحن نستريب في موضوعية صاحب هذا الطرح، إذ لما لم يُعْمَلْ عليه منهج الجرح

والتعديل وعلم الرواية والدراية، على سند ومتن النص الخبري، الذي يضع فيه إمام دار الهجرة أهل العراق على حافة الكفر، تشبيها لهم باليهود والنصارى في فقه معاملتهم، وهو سلوك لا يتفق مع استقامة مالك، مما يجعلنا نطعن في صدقية الرواية من أساسها ونميل إلى كونها منحولة لا محالة.

ومما ساعد على توثيق عُرى الاتصال الثقافي بين الأندلس والمشرق، عدم وجود حواجز تعيق تبادل الرحلات الفقهية رغم العداءات السياسية، رغم رأي ابن خلدون الغريب في مقدمته، والذي يشكك في أواصر الود والإخاء بين الأمويين في الأندلس والعباسيين في المشرق، بقوله أن بني أمية حرّموا على رعيّتهم الحج لسببين، أولهما الخوف على سلامة هؤلاء الرعايا والثاني حماية وصون أموالهم من الإستيلاء، مما يحمله حجاج الأندلس، وأن الحج لم يعد مسموحا به إلا بعد سقوط الخلافة الأموية في عهد ملوك الطوائف⁽³⁶⁾. والذي يتصفح كتب التراجم الأندلسية كابن الفرّضي والحميدي والضبي والخشني والمقري، لا يسعه إلاّ دحض رأي ابن خلدون، فهي حافلة بتراجم آلاف العلماء ممن رحلوا في أيام دولة بني أمية بالأندلس لتأدية فريضة الحج أو سافروا من أجل الدراسة العلمية، ثم قفلوا راجعين إلى بلادهم بسلام دون أن يتعرضوا في المشرق للاضطهاد أو المساس بأمنهم وأموالهم ومنهم محمد بن إبراهيم بن مزين الذي استأذن عبد الرحمن الداخل بالرحلة إلى الحج (سنة 170هـ/786م)، وطلب الاستعفاء من منصبه، ولقي فيها الإمام مالك وعاد بأمان وتوفي بوطنه (سنة 183هـ/799م) ولم يتعرض للمضايقة أو السجن بصفته من قضاة عبد الرحمن الداخل، ونستدل أيضا بأفلح مولى عبد الرحمن الناصر، الذي رحل للحج والعلم (سنة 337هـ/948م) وعاد إلى الأندلس، ليُسمع الناس الحديث ويتوفى بها (سنة 385هـ/995م)، وكانت رحلته متزامنة بعد إعلان عبد الرحمن نفسه خليفة للمسلمين بثمانى عشرة سنة متحديا بذلك الفاطميين بالمغرب والعباسيين ببغداد دون أن يمنع ذلك من أن يرحل للحج أحد موالى الخليفة الأندلسي نفسه⁽³⁷⁾.

ويذكر الضبي من بين أهل الرحلة أيضا أميرا من البيت الأموي هو محمد بن معاوية المرواني المعروف بابن الأحمر، وكان قد دخل مصر والحجاز والعراق (سنة 295هـ/907م)، ثم عاد إلى الأندلس في (سنة 325هـ/937م)، أي في عهد عبد الرحمن

الناصر، ولم يصبه أثناء هذه الرحلة أيّ سوء، بل إنّه وصل إلى الهند بحثاً عن أهل الطب للإستشفاء من قرحة حلّت بأنفه أو ببعض جسده، فأدرك الشفاء⁽³⁸⁾.

ويستوقف نظرنا من بين هؤلاء الراحلين، شخصية الفقيه دحوان المرواني، أحد أفراد الأسرة الأموية المالكة بقرطبة كذلك وكانت وفاته بعد (سنة 200هـ/815م)، الذي رحل أيام الأمير عبد الرحمن بن الحكم أي في فترة تميزت بالتوتر الشديد والعداوة بين قرطبة وبغداد، إلا أن الأمير الأموي قد أتم حجّه، ثم دخل دمشق "وطنهم الأصلي"⁽³⁹⁾.

ولم يكن الأندلسيون - رغم حساسية العلاقات السياسية بين قرطبة وبغداد - بمعزل عن مدارس الفقه العراقية، ودرسنا قضية دخول المذهب الفقهي الحنفي الرسمي في العراق العباسي، إلى بلاد الأندلس الأموي، وبيننا حينها حجم ذلك الدخول والظروف التي تحكمت في ضالّة انتشاره.

وقد تم ذلك الاتصال الفقهي الفاتر بين الأندلس والعراق قطعاً عن طريق الرحلات العلمية المتبادلة بين الغرب الإسلامي والمشرق، وقد حاول بعض الرحالين من أتباعه نشره في الأندلس ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك على الصعيدين الرسمي والشعبي، لغلبة المذهب المالكي على الأندلسيين واقتناعهم به⁽⁴⁰⁾.

ولم نعثر من خلال المصادر المتوفرة لدينا على فقيه حنفي اشتهر في الأندلس، فلم يعرف بين الأندلسيين من برع من المذهب الحنفي وذاد عنه، كما فعل أتباع المذهب المالكي - وكثرتهم تغنينا عن استقصاء أخبارهم - وكما فعل بقي بن مخلد بالفقه الشافعي، ومنذرين سعيد البلوطي بالمذهب الظاهري.

ولعلّ العداء المستحكم، الذي كان قائماً بين العباسيين ببغداد والأمويين بالأندلس كان وراء ذلك، فقد كانت الخلافة العباسية تتبنى الفقه الحنفي كمرجعية مذهبية رسمية في الدولة، لذا لم تتحمس الإمارة الأموية إلى تشجيع فقهاء بالرحيل إلى بغداد قصد استيعاب هذا المصدر القانوني الرسمي في ظل توفر البديل والمتمثل في الفقه المالكي كمنظومة قانونية معتمدة لدى الدولة في الأندلس، ولكن هذا الموقف الرسمي لم يترتب عنه الحجر على الفكر المشرقي في العلوم الأخرى وحتى مع المدارس الفقهية غير الرسمية، بل على العكس من ذلك شجع الأمير عبد الرحمن

الثاني (207-238هـ/822-852م) سياسة الانفتاح الحضاري مع بغداد وذلك لمسايرة ركب التطور الحاصل في العراق والمشرق عمومًا ونبذ سياسة العزلة العقيمة التي انتهجها أسلافه⁽⁴¹⁾.

ولكننا إذ لا نقف على فقهاء أندلسيين أحناف خالصين، فلم تخلو البيئة المذهبية بالأندلس من وجود الفكر الفقهي الحنفي، ولم يكن ذلك ليقع بمحض الصدفة بل تأثرًا بالمدرسة الفقهية العراقية عن طريق الوفادة العلمية على حواضرها سواءً بغداد أو الكوفة أو البصرة، فهذا حفص بن عبد الله الأنصاري (ت288هـ/900م)، قد كانت له رحلة قديمة دخل فيها العراق قادمًا إليها من مدينة سرقسطة⁽⁴²⁾ الأندلسية وإن كانت الرحلات الفقهية إلى العراق أقل من نظيرتها الحديثية.

ويبدو أن للمغاربة دورٌ في حمل فقهاء الأندلس على الاحتكاك بالمدرسة الفقهية الحنفية ولو بطريقة غير مقصودة، بحكم تبعية الإمارة بالقيروان سياسيًا للخلافة العباسية ببغداد وبالتالي تبنيها للفقه الحنفي كمذهب رسمي للدولة، فهذا أحمد بن سليم القيرواني لما رحل إلى الأندلس ونزل ببجاية بعد أن تتلمذ عن سحنون وأصبح حافظًا للفقه، ذكر عنه الخشني بأنه كان يميل في الفتيا إلى بعض مذاهب العراقيين على الاختيار⁽⁴³⁾.

خاتمة:

نستخلص من بحثنا المتواضع، عدة أفكار تمثل حوصلة ما تناولنا، عن دخول المذهب الحنفي إلى الأندلس، ابتداء من القرن 2هـ/8م و مرورًا بالقرن 3هـ/9م، و انتهاء بالقرن 4هـ/10م. ولكنه تواجد فيها على نطاق محدود، نتيجة لسيادة المذهب المالكي فيها، ومع ضآلة انتشاره، لم يدخر العلماء و التجار جهدهم في إدخاله إليها، رغم الحواجز السياسية القائمة بين نظام الحكم الأموي في الأندلس و الخلافة العباسية في المشرق.

وفي سياق البحث أجرينا مقارنة بين المغرب الأدنى و الأندلس فيما يخص نشر المذهب الحنفي، مبرزين علاقة التأثير و التأثير دون أن نغفل دور المشرق الإسلامي في ذلك، إذ لم تمنع العوائق السياسية من قيام التعايش المذهبي في الغرب الإسلامي في ظل تعدد المدارس الفقهية، الذي كانت غايته التيسير في الأحكام والفتاوى بما

يخدم الصالح العام في المجتمع الإسلامي قاطبة، حيث لوحظ مثلاً عن الأندلسيين انفتاحهم على المذاهب الإسلامية المتعددة، بما فيها المذهب الحنفي والحنبلي وحتى الظاهري، ذات المصدر العراقي، و قد سادت على مستويات مختلفة، العلماء والتجار ولم تستثن منها الطبقة السياسية سواء الأمراء أو الخلفاء الأمويين ولو على نطاق ضيق، مما يدل أن العامل السياسي لم يكن في كل الأحوال متحكماً في تحديد المرجعيات الفقهية والانتماءات المذهبية.

الهوامش:

(1) - ابن حزم وظاهرة التجديد، رسالة ماجستير، إشراف د. موسى لقبال، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2000-2001 ص43.

(2) - إسماعيل سامعي: دور المذهب الحنفي في الحياة الاجتماعية والثقافية في بلاد المغرب الإسلامي

من ق 2هـ إلى 5هـ/ 8-10م، دار الهدى، ط1، عين مليلة، الجزائر، 2006، ص65.

- (3) - عبد السلام محمد أبو سعد: رحلة الفقه في الأندلس، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، ع19، طرابلس، ليبيا، 2002، ص80.
- (4) - ابن فرحون: الديباج المذهب، تحقق مأمون بن معي الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1996، ج1، ص62.
- (5) - القاضي عياض: ترتيب المدارك، تحقق أحمد بكير، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1967، ج1، ص27.
- (6) - المغرب في حُلِّي المغرب، تحقق شوقي ضيف، مطبعة جامعة فؤاد الأول، القاهرة، 1953، ج1، ص188.
- (7) - المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ط2، ليدن، هولندا، 1906، ص236، وحاكم الأندلس آنذاك هو هشام الرضا (172-180هـ/789-799م).
- (8) - سامعي: المرجع السابق، ص65، ويرى الباحث طاهر ابن علي أن هذه الرواية معتلة سنداً لكونها من أخبار الآحاد، انفرد بها المقدسي كما ينطوي المتن على كثير من المغالطات منها مشاركة الأحناف في المناظرة لدى البلاط الأموي وأن التسامح لم يكن سائداً إلا في عهد الأميرين محمد وعبد الرحمن الثاني، إضافة إلى أن أمراء الدولة الأموية كانوا على علم وأدب فكيف يجهلون موطن أبي حنيفة؟ ابن حزم وظاهرة التجديد، ص45.
- (9) - ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، الدار المصرية للتأليف والترجمة، دط، مصر، 1966، ج1، ص156-157.
- (10) - ابن الفرضي: المصدر السابق، ج2، ص5.
- (11) - نفس المصدر، ق1، ص23.
- (12) - نفسه، ق2، ص21.
- (13) - محمد بن حارث الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، معهد التعاون مع العالم العربي، مدريد، 1992، ص13.
- (14) - ابن الفرضي: المصدر السابق، ج1، ص156.
- (15) - ابن حزم وظاهرة التجديد، ص46.
- (16) - ابن الفرضي: نفس المصدر، ج1، ص161، أحمد مختار العبادي: في تاريخ المغرب والأندلس، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1978، ص76.
- (17) - محمد بن حارث الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين، ص76، ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، تحقق روحية عبد الرحمان السويقي، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2011، ص103.
- (18) - محمد بن حارث الخشني: المصدر السابق، ص87.
- (19) - سامعي: دور المذهب الحنفي، ص65-66.
- (20) - عياض: تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض، تحقق محمد الطالبي، ط1، المطبعة الرسمية، 1968، ص435، ابن الفرضي: المصدر السابق، ص205-206.
- (21) - ابن الفرضي: المصدر السابق، ص339.

- (22) - ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، ص109.
- (23) - نفس المصدر، ص128.
- (24) - المقدمة، ط3، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1968، ص285.
- (25) - نفس المصدر، في نفس المكان.
- (26) - طاهر بن علي: ابن حزم وظاهرة التجديد، ص43.
- (27) - ليفي بروفنسال: الحضارة العربية في إسبانيا، ترجمة الطاهر أحمد مكي، ط1، دار العالم العربي، القاهرة، مصر، 2010، ص70-80-81.
- (28) - أحمد مختار العبادي: "المدينة الأندلسية"، مجلة الجيل، ع5، مجلد 5، 1985، ص24.
- (29) - Maurice Lombard : L'islam dans sa première grandeur، France، 1971، p99.
- وانظر في هذا المعنى أيضا: بن علي: ابن حزم، ص44.
- (30) - المقري: نفح الطيب، تحقق إحسان عباس، ط1، دار صادر، بيروت، لبنان، 1968، ج3، ص22 وما بعدها.
- (31) - د. عبد السلام محمد أبو سعد: رحلة الفقه في الأندلس، ص80.
- (32) - ابن حزم، ص46.
- (33) - طاهر بن علي: نفس المرجع، في نفس المكان، بتصرف.
- (34) - ابن حزم، ص46، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، د. ط، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د. ت، ج13، ص422.
- (35) - ابن علي: المرجع السابق، في نفس المكان.
- (36) - محمود علي مكي: "الرحلات بين المشرق والأندلس" مجلة البينة ع1، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب، 1962، ص34.
- (37) - محمد علي مكي: المرجع السابق، ص35، ابن الفرضي: تاريخ علماء الأندلس، ص77.
- (38) - الضبي: بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقق روحية عبد الرحمان، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، ص109-110، محمود علي مكي: المرجع السابق، ص35، ابن الفرضي: المصدر السابق، ص347-348.
- (39) - محمود علي مكي: المرجع السابق، ص35.
- (40) - عبد السلام محمد أبو سعد: رحلة الفقه في الأندلس، ص79.
- (41) - أحمد مختار العبادي: في تاريخ المغرب والأندلس، ص125.
- (42) - الخشني: أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس، ص76.
- (43) - الخشني: نفس المصدر، ص13.